

سبب التعديل	النص بعد التعديل	النص قبل التعديل	
تم إلغاء القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 حيث حل محله المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.	يعني المرسوم بقانون اتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية وحسبما يتم تعديله أو استكماله أو إحلاله أو إعادة سنّهُ بشكل كامل بموجب قوانين لاحقة.	يعني القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2015 بشأن الشركات التجارية وأية قوانين معدلة له أو تحل محله.	"قانون الشركات"
تم التعديل وفقاً لمتطلبات المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2025 في شأن هيئة سوق المال.	تعني هيئة سوق المال بدولة الإمارات العربية المتحدة.	تعني هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة.	"الهيئة"
تم التعديل ليتوافق مع التعديل الوارد في قرار مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم 3.م لسنة 2020 بشأن دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.	يعني رئيس وأعضاء مجلس الإدارة للشركة وأقاربهم وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأقاربهم والعاملين بالشركة والشركات التي يساهم فيها أي من المشار إليهم أعلاه بما لا يقل عن 30% من رأسمالها والشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة وكبار المساهمين في الشركة (كل من يملك ما نسبته (5%) أو أكثر من أسهم الشركة أو حقوق التصويت فيها) ورئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة والشركات التي يكون أي من رئيس أو أعضاء مجلس الإدارة للشركة أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة عضواً في مجلس إدارتها أو من كبار التنفيذيين فيها.	يعني رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للشركة والعاملين بها، والشركات التي يملك فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها وكذا والشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفة للشركة.	"الأطراف ذات العلاقة"

<p>تم تعديل اسم الشركة ليتوافق مع خطة تحول الشركة لشركة استثمارية قابضة.</p>	<p>اسم الشركة هو (شركة الإمارات للتنقل) وهي شركة مساهمة عامة - يشار إليها فيما بعد بلفظ الشركة. ويجب على الشركة استعمال اسمها في جميع مستنداتها ومعاملاتها و اتصالاتها الإدارية والتجارية.</p>	<p>اسم الشركة هو شركة (الإمارات لتعليم قيادة السيارات) وهي شركة مساهمة عامة - يشار إليها فيما بعد بلفظ الشركة.</p>	<p>المادة (2) اسم الشركة</p>
<p>تم تعديل أغراض الشركة لتتوافق مع خطة تحول الشركة لشركة استثمارية قابضة.</p>	<p>1-5 تكون الأغراض الرئيسية التي تأسست الشركة من أجلها ممارسة النشاطات التالية سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة أو خارجها:</p> <p>(أ) الاستثمار في المشروعات التجارية وتأسيسها وإدارتها.</p> <p>(ب) الاستثمار في المشروعات الصناعية وتأسيسها وإدارتها.</p> <p>(ج) الاستثمار في المشروعات الزراعية وتأسيسها وإدارتها.</p> <p>(د) الاستثمار في المشروعات التكنولوجية وتأسيسها وإدارتها.</p> <p>(هـ) الاستثمار في الأموال الخاصة.</p> <p>(و) إدارة الشركات التابعة والكيانات المرتبطة بها.</p>	<p>تكون الاغراض التي تأسست من أجلها الشركة هي:</p> <p>1- وضع البرامج التدريبية لجميع أنواع المركبات ووسائل النقل والمركبات الذكية وجميع أنواع الآليات والرافعات والدراجات النارية بشكل عام بالإضافة إلى جميع أنواع البرامج التخصصية.</p> <p>2- القيام بجميع الخدمات الفنية وغير الفنية المرتبطة بالمركبات ووسائل النقل والسائقين وجميع التفويضات والاختصاصات وفقاً للتشريعات ذات الصلة.</p> <p>3- القيام بمشاريع صيانة جميع وسائل النقل والخدمات المكملة لها والمستلزمات التابعة لها.</p> <p>4- تأسيس أكاديميات ومعاهد مختصة في السلامة المرورية والتثقيف المروري والطرق والمواصلات والنقل.</p> <p>5- تأسيس مراكز أبحاث مرورية للطرق</p>	<p>المادة (5) أغراض الشركة</p>

	<p>(ز) <u>تقديم القروض والكفالات للشركات التابعة.</u></p> <p>(ح) <u>تملك حقوق الملكية الفكرية بكافة أنواعها.</u></p> <p>2-5 <u>للشركة في سبيل تحقيق أغراضها الرئيسية المنصوص عليها في البند (1-5) أعلاه، مزاولة الأعمال التالية سواء داخل أو خارج الإمارات العربية المتحدة:</u></p> <p>(أ) <u>تأسيس جميع أنواع الشركات سواء بمفردها أو مع الغير وتخويل تلك الشركات الصلاحيات التي تراها مناسبة أو ضرورة لأي أغراض تتعلق بأغراض الشركة أو بأي توسعة لها أو لأعمال الشركة.</u></p> <p>(ب) <u>اكتساب والإشتراك في أو امتلاك الأسهم والحصص أو المصالح الأخرى في الشركات التي تعمل في أي مجال مرتبط بنشاطات الشركة أو بأي توسعة لأعمالها، أو تزاول أعمالاً مماثلة للأعمال التي تقوم بها الشركة أو التي قد تساعد الشركة على تحقيق</u></p>	<p><u>والمواصلات والنقل.</u></p> <p>-6 <u>استئجار وتأجير المركبات والأنظمة تابعة لها.</u></p> <p>-7 <u>تدريب فني ومهني لجميع المهن الحرفية.</u></p> <p>-8 <u>الوكالات المحلية والعالمية المرتبطة بغرض الشركة الرئيسي.</u></p> <p>-9 <u>يجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشترك بأي وجه مع غيرها من الهيئات أو الشركات المحلية أو العالمية التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها داخل الدولة أو خارجها ولها أن تشتري هذه الهيئات أو الشركات أو أن تلحقها بها.</u></p> <p>-10 <u>إكتساب والإشتراك في أو امتلاك الأسهم والحصص أو المصالح الأخرى في شركات أو هيئات أو مشاريع أو عقارات، داخل وخارج إمارة أبوظبي، التي تعمل في أي مجال مرتبط بأغراض الشركة أو بأي توسعة لها أو بأعمال الشركة، أو تزاول أعمالاً مماثلة للأعمال التي تقوم بها الشركة أو التي قد تساعد الشركة على تحقيق أغراضها داخل وخارج إمارة أبوظبي على حد سواء، وتمويل تلك الشركات</u></p>	
--	---	--	--

	<p><u>أغراضها، وتمويل تلك الشركات.</u></p> <p>(ج) <u>إبرام اتفاقيات مع بنوك ومؤسسات مالية ووكالات ائتمان فيما يتعلق بتمويل نشاطات الشركة، بما في ذلك دونما حصر، إصدار الضمانات ومنح الضمانات على أصولها، بما فيها حصصها أو أصولها، أو حصص أو أسهم أو أصول شركاتها التابعة، وإبرام اتفاقيات لصالح أي من الشركات التابعة، بما في ذلك دونما حصر، إصدار ضمانات أو منح ضمانات عوض، أو التصرف بصفة كفيل لضمان التزامات أي من الشركات التابعة، مع أو بدون مقابل، ورهن أو ترتب أي تأمين آخر على كامل أو أي جزء من حقوق أو أصول الشركة أو حقوق أو أصول أي من الشركات التابعة لها بغرض ضمان التزاماتها.</u></p> <p>(د) <u>إبرام أي عقود أو اتفاقيات لازمة لتحقيق وتنفيذ أي من أغراض ونشاطات الشركة.</u></p>	<p><u>والهيئات والمشاريع.</u></p> <p>-11 <u>تفسر أغراض وصلاحيات الشركة المنصوص عليها في الفقرات أعلاه بشكل غير مقيد وبأوسع معانيها، ويجوز للشركة أن تحقق أغراضها وتمارس صلاحياتها المذكورة في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الأماكن الأخرى على امتداد العالم، كما يجوز لها توسيعها وتغييرها وتعديلها بأي طريقة من وقت لآخر وبقرار خاص صادر من الجمعية العمومية طبقاً لأحكام قانون الشركات.</u></p>	
--	---	--	--

	<p>(هـ) <u>الاشتراك مع الغير في تأسيس شركات أو شركات أو كيانات أخرى من أجل اكتساب أو تطوير أو امتلاك أو تشغيل أو إدارة نشاطات أو مشاريع الشركة.</u></p> <p>(و) <u>إصدار وبيع أسهم جديدة في الشركة أو حصص أو أسهم في أي شركة تابعة.</u></p> <p>(ز) <u>مزاولة أي نشاط أو القيام بأي عمل من شأنه أن يعزز المركز المالي للشركة أو يزيد من قيمتها أو قيمة موجوداتها أو يدعم مصالح المساهمين فيها.</u></p> <p>(ح) <u>مزاولة أي عمل أو نشاط يكون متصلاً بأي من أعمال الشركة أو تابعاً لتلك الأعمال، أو يعزز بصورة مباشرة أو غير مباشرة قيمة كافة أو أي من مشاريع الشركة أو ممتلكاتها أو أصولها، أو يزيد على أي نحو من ربحية الشركة، أو يعزز مصالح الشركة أو مصالح المساهمين فيها.</u></p> <p>3-5 <u>تمارس الشركة أغراضها بدولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها طبقاً لما يقرره مجلس إدارة الشركة في هذا الشأن.</u></p>		
--	--	--	--

<p>تم تعديل البند (أ) من المادة (14) وفقاً لأحكام المادة (196) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.</p>	<p>أ. يجوز للشركة بعد استيفاء كامل رأس مالها المصدر وبعد الحصول على موافقة الهيئة أن تقرر بموجب قرار خاص زيادة رأس مالها المصدر. ويجب على مجلس الإدارة تنفيذ قرار زيادة رأس المال خلال (3) ثلاث سنوات من تاريخ صدوره وإلا اعتبر القرار كأن لم يكن بالنسبة لمقدار الزيادة التي لم يتم تنفيذها خلال تلك المدة. ويبين قرار زيادة رأس المال المصدر مقدار الزيادة في رأس المال وسعر إصدار الأسهم الجديدة. إذا كانت زيادة رأس المال المصدر تتضمن حصصاً عينية فيجب أن يتبع بشأنها الأحكام الواردة في قانون الشركات التجارية والضوابط الصادرة عن الهيئة فيما يتعلق بالتقييم.</p>	<p>أ. يجوز بعد الحصول على موافقة الهيئة زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية للأسهم الأصلية أو بإضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية كما يجوز تخفيض رأس المال.</p>	<p>المادة (14) زيادة أو تخفيض رأس المال</p>
<p>تم تعديل البند (ب) من المادة (14) وفقاً لأحكام المادة (198) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.</p>	<p>ب. تصدر أسهم زيادة رأس مال الشركة بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية، ومع ذلك يجوز للشركة بقرار خاص وبعد الحصول على موافقة الهيئة أن تقرر ما يلي: (1) إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقدارها وذلك في حالة زيادة القيمة السوقية عن القيمة</p>	<p>ب. ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية، وإذا تم إصدارها بأكثر من ذلك أضيف الفرق إلى الاحتياطي القانوني، ولو جاوز الاحتياطي القانوني بذلك نصف رأس مال الشركة.</p>	

	<p><u>الاسمية للسهم وتضاف علاوة الإصدار إلى الاحتياطي القانوني ولو جاوز بذلك نصف رأس المال.</u></p> <p>(2) <u>منح خصم إصدار على القيمة الاسمية للسهم وأن تحدد مقداره وذلك في حالة انخفاض القيمة السوقية عن القيمة الاسمية للسهم، وينشأ مقابل خصم الإصدار احتياطي سالب في حقوق الملكية بالميزانية ويسدد خصماً من الأرباح المستقبلية للشركة قبل إقرار أي توزيعات للأرباح.</u></p>		
<p>تم تعديل البند (ج) من المادة (14) وفقاً لأحكام المادة (198) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.</p>	<p>ج. وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بموجب قرار خاص من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم الجديدة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية تنفيذه. <u>ويجب على الشركة موافاة الهيئة بتقرير صادر من مستشار مالي مستقل معتمد لدى الهيئة يحدد فيه كيفية احتساب علاوة أو خصم الإصدار.</u></p>	<p>ج. وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بموجب قرار خاص من الجمعية العمومية بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة في الحالتين وبعد سماع تقرير مدقق الحسابات في حالة أي تخفيض، وعلى أن يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم الجديدة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفية تنفيذه.</p>	

<p>تم إضافة الفقرة (7) إلى البند (د) من المادة (14) وفقاً لأحكام المادة (299) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.</p> <p>د. يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة ويسري على الاكتتاب في هذه الأسهم القواعد الخاصة بالاكتتاب في الأسهم الأصلية ويُستثنى من حق الأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة ما يلي:</p> <p>1- دخول شريك إستراتيجي يؤدي الى تحقيق منافع للشركة وزيادة ربحيتها؛</p> <p>2- تحويل الديون النقدية المستحقة للحكومة الإتحادية والحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة والبنوك وشركات التمويل إلى أسهم في رأسمال الشركة؛</p> <p>3- برنامج تحفيز موظفي الشركة من خلال إعداد برنامج يهدف للتحفيز على الاداء المتميز وزيادة ربحية الشركة بتملك الموظفين لأسهمها؛</p> <p>4- تحويل السندات او الصكوك المصدرة من قبل الشركة الى أسهم فيها؛ و</p> <p>5- اندماج الشركة مع شركة أخرى وفقاً لاحكام قانون الشركات التجارية.</p> <p>6- إستحواذ الشركة على أسهم أو أوراق مالية</p>	<p>د. يكون للمساهمين حق الأولوية في الإكتتاب بالأسهم الجديدة ويسري على الإكتتاب في هذه الأسهم القواعد الخاصة بالإكتتاب في الأسهم الأصلية ويُستثنى من حق الأولوية في الإكتتاب بالأسهم الجديدة ما يلي:</p> <p>1- دخول شريك إستراتيجي يؤدي الى تحقيق منافع للشركة وزيادة ربحيتها.</p> <p>2- تحويل الديون النقدية المستحقة للحكومة الإتحادية والحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة والبنوك وشركات التمويل إلى أسهم في رأسمال الشركة.</p> <p>3- برنامج تحفيز موظفي الشركة من خلال إعداد برنامج يهدف للتحفيز على الاداء المتميز وزيادة ربحية الشركة بتملك الموظفين لأسهمها.</p> <p>4- تحويل السندات او الصكوك المصدرة من قبل الشركة الى أسهم فيها.</p> <p>5- اندماج الشركة مع شركة أخرى وفقاً لاحكام قانون الشركات التجارية.</p> <p>6- إستحواذ الشركة على أسهم أو أوراق مالية</p>	<p>د. يكون للمساهمين حق الأولوية في الإكتتاب بالأسهم الجديدة ويسري على الإكتتاب في هذه الأسهم القواعد الخاصة بالإكتتاب في الأسهم الأصلية ويُستثنى من حق الأولوية في الإكتتاب بالأسهم الجديدة ما يلي:</p> <p>1- دخول شريك إستراتيجي يؤدي الى تحقيق منافع للشركة وزيادة ربحيتها.</p> <p>2- تحويل الديون النقدية المستحقة للحكومة الإتحادية والحكومات المحلية والهيئات والمؤسسات العامة في الدولة والبنوك وشركات التمويل إلى أسهم في رأسمال الشركة.</p> <p>3- برنامج تحفيز موظفي الشركة من خلال إعداد برنامج يهدف للتحفيز على الاداء المتميز وزيادة ربحية الشركة بتملك الموظفين لأسهمها.</p> <p>4- تحويل السندات او الصكوك المصدرة من قبل الشركة الى أسهم فيها.</p> <p>5- اندماج الشركة مع شركة أخرى وفقاً لاحكام قانون الشركات التجارية.</p> <p>6- إستحواذ الشركة على أسهم أو أوراق مالية</p>	
--	---	---	--

	قابلة للتحويل إلى أسهم.	قابلة للتحويل إلى أسهم.	
<p>تم التعديل ليتوافق مع أحكام المادة (25) من قرار مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم 3 م لسنة 2020 بشأن دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.</p>	<p>7- زيادة رأس مال الشركة المصدر بغرض الاستحواذ على شركة قائمة وإصدار أسهم جديدة لصالح الشركاء أو المساهمين في الشركة المستحوذ عليها.</p> <p>بالإضافة إلى التزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد إجتماعاته الواردة بالمادة (27) من هذا النظام، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتميرير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة ونافذة كما لو أنها اتخذت في إجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي:</p> <p>أ. موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتميرير حالة طارئة.</p> <p>ب. تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.</p> <p>ج. يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتميرير مع ضرورة عرضها في الإجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر إجتماعه ومع ذلك تعتبر</p>	<p>بالإضافة إلى التزام مجلس الإدارة بالحد الأدنى لعدد إجتماعاته الواردة بالمادة (27) من هذا النظام، فإنه يجوز لمجلس الإدارة إصدار بعض قراراته بالتميرير في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة ونافذة كما لو أنها اتخذت في إجتماع تمت الدعوة اليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي:</p> <p>أ. موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتميرير حالة طارئة.</p> <p>ب. تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق اللازمة لمراجعته.</p> <p>ج. يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتميرير مع ضرورة عرضها في الإجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر إجتماعه</p>	<p>المادة (28) قرارات التمرير</p>

	القرارات بالتمير نافذة عند توقيع أغلبية أعضاء المجلس عليها.		
<p>تم التعديل ليتوافق مع أحكام المادة (174) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية والضوابط الصادرة عن هيئة سوق المال.</p>	<p>توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بكتب مسجلة أو من خلال إرسال رسائل نصية هاتفية (SMS) والبريد الإلكتروني "إن وجد" أو من خلال وسائل التقنية الحديثة وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين (21) يوماً على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع. وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى كل من الهيئة والسلطة المختصة.</p>	<p>توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين تصدر احدهما باللغة العربية وبكتب مسجلة أو من خلال إرسال رسائل نصية هاتفية والبريد الإلكتروني "إن وجد" وذلك قبل الموعد المحدد للاجتماع بواحد وعشرين (21) يوماً على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع. وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى كل من الهيئة والسلطة المختصة.</p>	<p>المادة (38) الإعلان عن الدعوة للاجتماع الجمعية العمومية</p>

<p>تم التعديل ليتوافق مع أحكام المادة (45) من قرار مجلس إدارة هيئة سوق المال رقم 3.م لسنة 2020 بشأن دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة.</p>	<p>1- لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال.</p> <p>2- إستثناء من البند (1) من هذه المادة ووفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن يجوز للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع، وإذا طلبت الهيئة أو عدد من المساهمين يمثل (5%) من أسهم رأس مال الشركة على الأقل وفي هذه الحالة (أ) يتوجب أن يكون البند الجديد واضح ومحدد وألا يتعارض مع أحكام قانون الشركات والقرارات والأنظمة الصادرة تنفيذاً له، (ب) أن يكون طلب الإدراج مكتوباً وموقعاً من مقدمه، (ت) أن يقدم الطلب إلى رئيس الاجتماع لإدراج البند الاضائي وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية، ويلتزم رئيس الاجتماع بالموافقة على إدراج البند حال استيفاء الشروط الواردة اعلاه ويكون لمقدمي الطلب في حالة رفضه الحق في طلب العرض على الجمعية العمومية للنظر في إدراج البند من عدمه وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية ويتم التصويت على الإدراج بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع.</p>	<p>1- لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الأعمال.</p> <p>2- إستثناء من البند (1) من هذه المادة ووفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن يجوز للجمعية العمومية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تكتشف أثناء الاجتماع، وإذا طلبت الهيئة أو عدد من المساهمين يمثل (5%) من رأس مال الشركة على الأقل وذلك قبل البدء في مناقشة جدول أعمال الجمعية العمومية، إدراج بند أو بنود إضافية بجدول أعمال الجمعية العمومية وجب على مجلس الاجتماع إدراج إجابة البند أو البنود على جدول الأعمال.</p>	<p>المادة (48)</p> <p>إدراج بند بجدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية</p>
---	---	--	---

<p>تم تعديل المادة وفقاً لأحكام المادة (244) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية.</p>	<p><u>يجوز للشركة بعد الحصول على موافقة الهيئة وبموجب قرار خاص، تخصيص نسبة معينة من أرباحها السنوية أو المتراكمة لأغراض الخدمة الاجتماعية. وتلتزم الشركة في نهاية السنة المالية بالإفصاح على موقع الشركة الإلكتروني عن مدى قيامها بتقديم مساهمات طوعية لأغراض اجتماعية من عدمه؛ ويجب أن يذكر بوضوح المستفيد (المستفيدون) من هذه المساهمات في تقرير مدقق الحسابات والميزانية العمومية للشركة.</u></p>	<p><u>يجوز للشركة بموجب قرار خاص بعد انقضاء سنتين ماليتين من تاريخ تأسيسها وتحقيقها أرباحاً، أن تقدم مساهمات طوعية لأغراض خدمة المجتمع، ويجب ألا تزيد على (2%) من متوسط الأرباح الصافية للشركة خلال السنتين الماليتين السابقتين للسنة التي تقدم فيها تلك المساهمة الطوعية.</u></p>	<p>المادة (64) مساهمة طوعية</p>
---	--	--	-------------------------------------